أبعاد التنمية المستدامة

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة

أرسى تقرير لجنة برونتلاند الأبعاد المختلفة التي تقوم عليها التنمية المستدامة وتم التأكيد عليها لاحقا في إعلان ريو حول مبادئ القانون الدولي للتنمية المستدامة وترابطها، فتحقيق التنمية المستدامة يتطلب الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة أبعاد مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي لتحقيق رفاه الجيل الحالي دون المساس بحقوق الأجيال القادمة هي:

الفرع الأول: البعد الاقتصادي

يتمثل هذا البعد في جعل الاقتصاد في خدمة الإنسان، وهكذا يقتضي الأمر إيجاد طرق لضمان الحفاظ على النمو والرفاهية الاقتصادية والرفع من مستوى المداخيل مع مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية. ويشمل النمو الاقتصادي المستديم وكفاءة رأس المال، وإشباع الحاجات الأساسية."

وضمن هذا السياق برز مفهوم الاقتصاد الأخضر كآلية للحد من التدهور البيئي الناتج عن الاستهلاك غير المستدام خلال العقود الماضية من خلال تحضير القطاعات الاقتصادية، تحسين كفاءة استخدام الموارد البيئية خفض النفايات، حماية التنوع البيولوجي، خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن إنتاج واستهلاك الطاقة، أو الناتجة عن المؤسسات الاقتصادية.

الفرع الثاني: البعد الاجتماعي

يقتضي هذا البعد وضع الإنسان في مركز اهتمامات التنمية المستدامة من خلال تحسين مستوى الخدمات المقدمة وتدخل فيه اعتبارات العدالة بين الأجيال وداخل الأجيال نفسها. والعدالة في التوزيع، والحراك الشعبي والمشاركة الشعبية والتنوع الثقافي، وقوة المؤسسات.

فالشاهد في الموضوع، أن التنمية المستدامة تتأسس بشكل جوهري على مبدأ المشاركة المجتمعية، كون المشاركة تمثل استراتيجية شاملة فهي تركز على الدور الجوهري الذي يجب أن يلعبهالناس في جميع مناحي الحياة بتوسيع نطاق الاختيارات والاستخدام الأمثل لطاقات وقدرات الأفراد والجماعات المنظمة، فيكون لهم دور في تشكيل السلطة والتأثير على السياسات الاجتماعية.

أبعاد التنمية المستدامة

فرغبة الأفراد في كل مكان أن يكونوا أحرارا في أن يقرروا مصيرهم، وأن يعربوا عن آرائهم ويشاركوا في القرارات التي تشكل حياتهم، وبذلك تنتفي شروط الإقصاء والتهميش والتعسف، وتتحقق القيم الأساسية المتمثلة في العدالة الاجتماعية والرفاه الإنساني والكرامة الإنسانية، والتي تمثل غايات التنمية المستدامة.

الفرع الثالث: البعد البيئي

يعني حماية مختلف النظم البيئية من مخاطر الاستنزاف، وأيضا ترشيد الاستغلال والعمل على استدامة الموارد البيئية الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي، وقدرة البيئة على التكيف والتجديد.

فجوهر البعد البيئي يكمن أساسا في الاهتمام بالاستخدام الأمثل والعقلاني للطاقة والاقتصاد في الموارد غير المتجددة كالبترول والفحم والمعادن إضافة إلى القدرة على التنبؤ بما قد يحدث للنظم الايكولوجية التي تشمل المناخ والتنوع البيولوجي والمحيطات والغابات وغيرها، حيث انه وفي إطار التنمية المستدامة تضع الأنشطة الاقتصادية بصورة رئيسية مبدأ الحيطة والوقاية جراء تحقيق التنمية عن طريق الأخذ في الحسبان كمية ونوعية المصادر الطبيعية المتاحة على الأرض، لأن عامل الاستنزاف يُعد من ابرز المشكلات البيئية التي تؤدي إلى فقدان البيئة القدرة على التكيف والتجديد. بالتالي نكون أمام التدهور البيئي الذي يقوّض تحقيق التنمية المستدامة.

ومن أهم قضايا البعد البيئي في هذا السياق نجد مسألة ضرورة الحفاظ على المورد المائي. صيانة ثراء الأرض والتنوع البيولوجي، الحد من إتلاف التربة والاستعمال المفرط للمبيدات، حماية المناخ من الاحتباس الحراري،وغيرها وإدراج هذه القضايا البيئية وغيرها كأولوية ضمن السياسات والبرامج التنموية هو الذي يضفي على مفهوم التنمية طابع الاستدامة ليس فقط للجيل الحالي ولكن أيضا للأجيال المقبلة.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

أكدت المفوضية العالمية للبيئة والتنمية لعام 1987 على أن "التنمية المستدامة تشمل ما يزيد على النمو، فهي تتطلب تغيرا في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادية واستخداما للطاقة وأكثر عدالة في تأثيراته. ويجب تحقيق هذه التغيرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الإجراءات للمحافظة على رأس المال البيئي ولتحسين توزيع الدخل وتخفيض درجة الحساسية للأزمات الاقتصادية."

أبعاد التنمية المستدامة

وبناءا عليه، فان التنمية المستدامة تقوم على مجموعة من المبادئ كما تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تبينها ضمن التفصيل التالي:

الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على مبادئ أساسية هي مبدأ الكفاءة ومبدأ المرونة مبدأ العدالة، والتي تعبر عنها نظريات هي النظرية الاقتصادية التي تركز على الكفاءة الاقتصادية والنظرية البيئية التي تركز على النظم البيئية والمحافظة على التوازن البيئي، ونظرية العدالة التي تركز على العدالة التوزيعية لعائدات التنمية وتتمثل هذه المبادئ في:

مبدأ الكفاءة في استخدام الموارد

فالتنمية المستدامة تهتم برفع مستويات المعيشة وهذا يتطلب استخداما كفؤا للموارد الطبيعية المتاحة، والتزام صانعي السياسات ومتخذي القرارات باستخدام مجموعة من آليات التوزيع والمراقبة المالية كالأسعار والضرائب لتنظيم استخدام الموارد.

مبدأ المرونة

فالتنمية المستدامة تعمل على تعزيز النظم البيئية وجعلها أكثر قدرة على التكيف والتجديد، فيصبح النظام البيئي مرن وقادر على التأقلم والتكيف في مواجهة الاضطرابات التي يمكن أن تحدث.

-مبدأ العدالة

التنمية المستدامة من خلال مبدأ العدالة تعمل الاستغلال الأمثل للموارد البيئية وتلبية حاجات الناس والشرائح الأكثر فقرا، وهي بذلك تعمل على توزيع عائدات التنمية بشكل متساو، الأمر الذي يتطلب مشاركة كل الفئات حتى لا تدمر البيئة لأنه غالبا ما يكون انخفاض أو تدهور قاعدة الموارد البي ية ينتج عن عدم إرضاء احتياجات الفئات الأكثر فقراً.

الفرع الثاني: أهداف عامة للتنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- حماية البيئة الطبيعية

تركز التنمية المستدامة على العلاقات بين نشاطات البشر والطبيعة، وتتعامل مع النظم البيئية باعتبارها أساس حياة بقاء الإنسان بالتالي فهي تسعى إلى جيلنة رأس المال الطبيعي، ترقية الموارد الطبيعية، واستغلالها بشكل عقلاني.

2-تعزيز العدالة الاجتماعية:

تسعى التنمية المستدامة الى إقرار الاختيار الحر للأفراد وبناء قدرات الناس لتمكينهم من الاستفادة من مخرجات التنمية وتفعيل العدالة التوزيعية للموارد.

3-المشاركة العامة:

تقر التنمية المستدامة بمشاركة كل الفواعل في اتخاذ القرارات العامة خصوصا في مجال تخطيط وتنفيذ السياسات العامة على المستوى المحلي خصوصا،والمركزي، فهي تنمية من أسفل يتطلب تحقيقها تعزيز اللامركزية، وتفعيل دور الحكومات المحلية والمجتمع المدني.

4- تحقيق نوعية حياة أفضل للأفراد

ويكون ذلك اقتصاديا اجتماعيا وثقافيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية وبشكل عادل وديمقراطي وإحداث تغير مستمر في الحاجات الأساسية للأفراد بشكل دائم وبطريقة تلاءم إمكانياتهم، مع القدرة على السيطرة على المشاكل البيئية وإيجاد حلول لها.

5-تعزيز الوعي البيئي

يتم تعزيز الوعي البيئي من خلال الشعور بالمسؤولية البيئية والمشاركة في إعداد وتنفيذ وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة، بحيث يتطلب الأمر تغيير في سلوكيات المواطنين والشركات والحكومات والمنظمات الدولية في مواجهة المخاطر التي تواجه الإنسان كغياب العدالة الاجتماعية، المخاطر البيئيةوالصحية والتغير المناخي والإفلاس البيئي.

الفرع الثالث: أهداف بحسب الأبعاد التنموية

أبعاد التنمية المستدامة

كما يمكن أن تصاغ أهداف التنمية المستدامة بحسب الأبعاد التنموية التي هي: بيئية،اقتصادية واجتماعية كما يلي:

1الأهداف البيئية

تتلخص الأهداف البيئية للتنمية المستدامة في حماية التنوع البيولوجي، الاهتمام بالقضايا ذات الأثر العالمي وحدة النظام الايكولوجي، تعزيز القدرة الإنتاجية للموارد الطبيعية، الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية إعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام.

2الأهداف الاقتصادية

تتلخص الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة في تنشيط النمو وتغيير نوعيته العمل على تحقيق المساواة معالجة مشكلات الفقر، التعامل بجدية مع ظاهرة النمو السكاني، وتلبية الحاجات الأساسية الأفراد.

-3الأهداف الاجتماعية

تتلخص الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة في التمكين والمشاركة الحراك الاجتماعي، التطور المؤسساتي التضامن بين الأجيال بالمحافظة على المقدرات الاقتصادية الاجتماعية والبيئية للأجيال القادمة.

وفي هذا الإطار، بادرت الجزائر إلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتجسيد التنمية المستدامة في معظم المجالات الحيوية لا سيما في المجال البيئي معتمدة على وسائل أربع هي:

- وضع إطار قانوني صارم متخصص.
- مراقبة النشاطات المسببة للتلوث وإخضاعها للمعايير الدولية.
- وضع رسوم خاصة لحماية البيئة من خلال مراقبة أنشطة المؤسسات الصناعية (المنشآت المصنفة).
- تقرير تحفيزات لتشجيع المؤسسات التي تتخلص من نفاياتها بالمعالجة بدل التخزين أو الرمي.